

رقم القضية في المحكمة الإدارية ٥٢ لعام ١٤٤٢هـ
رقم القضية في محكمة الاستئناف الإدارية ٢٥٢٢ لعام ١٤٤٢هـ
تاريخ الجلسة ١٤٤٢/١/٢٦هـ

المَوْضُوعَاتُ

غرامات - أمن وسلامة - جوازات - تشغيل عمالة مخالفة - إقرار - ثبوت المخالفة.
مُطالبة المدعي إلغاء قرار المدعي عليها المتضمن معاقبته بغرامة مالية؛ جراء تشغيله
وافدين مخالفين للأنظمة - تضمن النظام عدم جواز عمل العامل لحسابه الخاص،
ومعاقبة كل من يقوم بتشغيل الوافدين من مخالفين أنظمة الإقامة في المرة الأولى
بغرامة مالية - الثابت إقرار المدعي بتشغيل وافدين مخالفين لأنظمة الإقامة يعملون
لحسابهم الخاص؛ مما يتقرر معه صحة القرار محل الدعوى - عدم قبول احتجاج
المدعي بعدم توقيع أعضاء اللجنة الإدارية على القرار محل الدعوى؛ لثبوت صدوره
بإجماع أعضاء اللجنة، ومن ثم المصادقة عليه من قبل الوزير المختص - أثر ذلك:
رفض الدعوى.

مُسْتَدُ الحُكْمُ

- البند (١٢) من قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفين الأنظمة الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٤٣٤/٥/١٢هـ.
- البندان (أولاً، وثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) وتاريخ ١٤٣٤/٥/٦هـ، بشأن الموافقة على قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفين الأنظمة.

• البند (٥) من عقوبات مخالفتي قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفتي الأنظمة الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم (٣٣٢٩) وتاريخ ١٤٣٥/٦/٨هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار هذا الحكم في أن المدعي تقدم بصحيفة دعوى أمام هذه المحكمة، حاصلها طلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم (١٦٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٦هـ المتضمن تغريمه مبلغ (٣٠,٠٠٠) ثلاثين ألف ريال وذلك لقاء قيامه بتشغيل عدد اثنين من العمالة الأجنبية بدون عقد عمل، مفيداً بأنه تم الاتفاق معهم على إنشاء جدار لوضع عداد الكهرباء وقاموا بمساعدته فقط دون الاتفاق معهم على مبلغ معين. وبقيت الدعوى قضية بالرقم المشار إليه أعلاه، نظرتها الدائرة على النحو المبين بمحاضر ضبط الجلسات، وبسؤال المدعي عن دعواه؟ أحال على صحيفة الدعوى، فيما قدم ممثل المدعى عليها مذكرة حاصلها أنه تم ضبط المدعي من قبل شرطة محافظة العقيق أثناء قيامه بتشغيل وافدين على غير كفالته وبدون عقد عمل مخالفاً بذلك المادة (٣٩) من نظام العمل، وقد تم إحالة المدعي والوافدين المخالفين إلى إدارة متابعة الوافدين بموجب محضر ضبط المخالفة رقم (٧٨٦) وتاريخ ١٤٤١/٤/٣هـ، والمرفق به إقرار المدعي أمام شرطة محافظة العقيق بالبأحة بقيامه بإحضار الوافدين من سوق العقيق للعمل لديه في لياسة بتره عداد مقابل مبلغ (١٥٠) مئة وخمسين ريالاً لكل وافد، مفيداً بأنه تم

التحقيق مع المدعي وأقر أمام اللجنة الإدارية بموجب الإقرار المرفق المتضمن قيامه بالاتفاق مع الوافدين للعمل لديه بدون عقد عمل ودون علم كفلائهم، وبناءً عليه صدر بحقه القرار الإداري رقم (١٦٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٦هـ المصادق عليه من وزير الداخلية برقم (١١١١) وتاريخ ١٤٤٢/١/١٥هـ القاضي بإدانته بتشغيل عدد اثنين من الوافدين المخالفين للأنظمة، ومعاقبته بغرامة مالية قدرها (٣٠,٠٠٠) ثلاثون ألف ريال بواقع (١٥,٠٠٠) خمسة عشر ألف ريال لكل وافد مخالف قام بتشغيله، كما تضمنت أن ما يؤكد صحة ما صدر بحق المدعي إقراره في صحيفة دعواه بطلبه المساعدة من الوافدين المخالفين، وهذا إقرار صريح بتشغيله الوافدين دون عقد عمل ودون علم كفلائهم، وختم مذكرته بطلب رفض الدعوى، وأرفق بمذكرته صورة من القرار الإداري رقم (١٦٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٦هـ، وصورة من النموذج رقم (١) المتضمن محضر ضبط مخالفين أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود رقم (٧٨٦)، وصوراً من إقرار المدعي بالمخالفة. ثم قدم المدعي مذكرة رد حاصلها أن القرار الإداري قد خلا في الحكم على سند المخالفة والمستند النظامي للعقوبة ولم يتم اعتماد القرار من أعضاء اللجنة حيث خلا من توقيعهم، كما أن القرار قد خلا من تحديد اختصاص اللجنة وتشكيلها، وبهذا يكون القرار صدر من غير المختصين حيث اكتفت الجهة المدعى عليها بذكر اللجنة الإدارية المشكلة ولم يذكر سند التشكيل أو الصلاحية، وأن الوقائع المذكورة في القرار غير صحيحة، وأن الوافدين رفضوا استلام أي مبلغ، وهذا ما أقروا به أثناء التحقيق، كما أن المخالفة لم تضبط من قبل

جهة الضبط أو أثناء أعمال الاستدلال، وعلى المدعى عليها إثبات ذلك. ثم قدم ممثل المدعى عليها مذكرة رد حاصلها أن القرار محل الدعوى استند على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) وتاريخ ١٤٣٤/٥/٦ هـ، وكذا على المادة (٣٩) من نظام العمل التي نصت في الفقرة الثانية على أنه: "لا يجوز لصاحب العمل أن يترك عامله يعمل لحسابه الخاص، كما لا يجوز للعامل أن يعمل لحسابه الخاص، وتتولى وزارة الداخلية ضبط وإيقاف وترحيل وإيقاع العقوبات على المخالفين من العاملين لحسابهم الخاص (العمالة السائبة) في الشوارع والميادين والمتغييبين عن العمل (الهاريين)، وكذلك أصحاب العمل والمشغلين لهؤلاء والمتسترين عليهم والناقلين لهم وكل من له دور في المخالفة وتطبيق العقوبات المقررة بحقهم"، وأن المستند النظامي في القرار الإداري للعقوبة هو القرار الوزاري رقم (١٤٠) وتاريخ ١٤٣٤/٥/٦ هـ المتضمن قواعد التعامل مع الوافدين مخالفين الأنظمة، والمصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٤٣٤/٥/١٢ هـ حيث نص في البند الثالث عشر من تلك القواعد على أن: "يصدر وزير الداخلية ما يلزم من القرارات التنفيذية لتطبيق ما ورد في هذه القواعد"، وبناء عليه صدر قرار وزير الداخلية رقم (٣٣٢٩) بتاريخ ١٤٣٥/٦/٨ هـ المتضمن جدول عقوبات مخالفين قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفين الأنظمة، والذي نص في البند الخامس على أن: "كل من يقوم من الأفراد بنقل أو تشغيل أي من مخالفين الأنظمة أو التستر عليهم أو إيوائهم أو تقديم أي وسيلة من وسائل المساعدة لهم، يعاقب في المرة الأولى: ١- غرامة (١٥) ألف ريال"، وهذا ما تم تطبيقه بحق المدعي،

كما تضمنت أن المدعي أقر أمام جهة الضبط وأمام اللجنة الإدارية بجوازات منطقة الباحة بتشغيله وافدين بدون عقد عمل، وأن المدعي قد تم إبلاغه بالقرار الوزاري رقم (١١١١) في ١٥/١/١٤٤٢هـ المؤيد والمصادق للقرار الإداري رقم (١٦٠) في ٦/٤/١٤٤١هـ، مفيداً بأن المستند النظامي لتشكيل اللجنة الإدارية هو ما نص عليه البند الحادي عشر من قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفين الأنظمة الموافق عليها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) وتاريخ ٦/٥/١٤٣٤هـ، والمصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٢/٥/١٤٣٤هـ: "تتولى اللجان المشكلة في المديرية العامة للجوازات وفروعها النظر في المخالفات الواردة في هذه القواعد ويعتمد قراراتها سمو وزير الداخلية أو من يفوضه"، وبناء عليه صدرت برقية وزير الداخلية رقم (٨٥٣٤٩) وتاريخ ٢١/٧/١٤٣٥هـ المتضمنة الموافقة على القواعد النظامية لعمل اللجان الإدارية المشكلة في الجوازات، وأرفق بمذكرته صورة من قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) وتاريخ ٦/٥/١٤٣٤هـ المتضمن قواعد التعامل مع الوافدين المخالفين من مخالفين الأنظمة. وبجلسة هذا اليوم قرر الطرفان الاكتفاء، ثم رأت الدائرة صلاحية القضية للفصل فيها، فقررت رفع الجلسة للمداولة وإعلان الحكم.

الأسباب

بما أن المدعي يطلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم (١٦٠) وتاريخ ٦/٤/١٤٤١هـ، المصادق عليه من وزير الداخلية بالقرار رقم (١١١١) وتاريخ ١٥/١/١٤٤٢هـ،

المتضمن تغريمه مبلغاً وقدره (٣٠,٠٠٠) ثلاثون ألف ريال لقاء قيامه بتشغيل وافدين مخالفين للأنظمة؛ لذا فإنّ الدعوى تدخل في اختصاص المحاكم الإدارية ولائياً بموجب المادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) في ١٩/٩/١٤٢٨هـ وذلك باعتبارها من دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية، كما تدخل هذه الدعوى في اختصاص المحكمة مكانياً طبقاً للمادة الثانية من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣/م) في ٢٢/١/١٤٣٥هـ. وأما عن قبول الدعوى، فبما أن القرار محل الدعوى قد صدر بتاريخ ٦/٤/١٤٤١هـ، وتمت المصادقة على القرار من وزير الداخلية بتاريخ ١٥/١/١٤٤٢هـ، وتقدم المدعي بدعواه أمام المحكمة بتاريخ ٢٠/١/١٤٤٢هـ؛ وعليه فتكون الدعوى مقبولة شكلاً لموافقتها لما ورد بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم. وأما عن موضوع الدعوى، فإن المدعي يطلب إلغاء قرار المدعي عليها رقم (١٦٠) وتاريخ ٦/٤/١٤٤١هـ المتضمن تغريمه مبلغاً وقدره (٣٠,٠٠٠) ثلاثون ألف ريال لقاء قيامه بتشغيل وافدين مخالفين للأنظمة، وبما أن الثابت من خلال وقائع الدعوى قيام المدعي بتشغيل وافدين مخالفين للأنظمة وفقاً لإقراره المؤرخ في ٣/٤/١٤٤١هـ المرفق بملف القضية والذي جاء فيه: "أقر أنا المواطن (...) بأن الوافدين (...) و (...) كانوا يقومون بالعمل عندي ولا يوجد بيني وبينهم عقد عمل وكان الاتفاق معهم على مبلغ (١٥٠) ريالاً"، وبما أن المرء مؤاخذ بإقراره، وهو الوسيلة الوحيدة التي لا يمكن للمقر إنكارها، وبما أن الفقرة الثانية من البند الأول

من قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) وتاريخ ١٤٣٤/٥/٦ هـ نصت على أنه: "لا يجوز لصاحب العمل أن يترك عامله يعمل لحسابه الخاص، كما لا يجوز للعامل أن يعمل لحسابه الخاص، وتتولى وزارة الداخلية ضبط وإيقاف وترحيل وإيقاع العقوبات على المخالفين من العاملين لحسابهم الخاص (العمالة السائبة) في الشوارع والميادين والمتغيبين عن العمل (الهاربين) وكذلك أصحاب العمل والمشغلين لهؤلاء والمتستريين عليهم والناقلين لهم وكل من له دور في المخالفة وتطبيق العقوبات المقررة بحقهم"، كما تضمن البند (ثالثاً) منه على: "الموافقة على قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفين الأنظمة بالصيغة المرافقة للقرار"، وحيث صدرت قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفين الأنظمة بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٤٣٤/٥/١٢ هـ، ونص البند الثالث عشر منها على ما يلي: "يصدر وزير الداخلية ما يلزم من القرارات التنفيذية لتطبيق ما ورد في هذه القواعد"، وحيث صدر قرار وزير الداخلية رقم (٣٣٢٩) بتاريخ ١٤٣٥/٦/٨ هـ المتضمن جدول عقوبات مخالفين قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفين الأنظمة، والذي نص في البند الخامس على ما يلي: "كل من يقوم من الأفراد بنقل أو تشغيل أي من مخالفين الأنظمة أو التستر عليهم أو إيوائهم أو تقديم أي وسيلة من وسائل المساعدة لهم، يعاقب في المرة الأولى: ١- غرامة (١٥) ألف ريال، والترحيل إن كان وافداً؛ لذلك كله يتبين للدائرة صحة وسلامة قرار المدعى عليها بتطبيق العقوبة للمخالفة المنسوبة للمدعي؛ مما تنتهي معه الدائرة إلى رفض الدعوى. ولا ينال من ذلك ما دفع به المدعي من عدم توقيع أعضاء اللجنة الإدارية

على القرار الصادر، وكذلك اختصاص وصلاحيّة اللجنة بإصدار القرار؛ حيث يتضح من الإقرار المرفق اعتراف المدعي بتشغيل وافدين بدون عقد عمل ويعملون لحسابهم الخاص، كما أن القرار محل الدعوى صدر بالإجماع من أعضاء اللجنة المشكلة ثم رفعه للإدارة العامة للشؤون القانونية للتدقيق، ومن ثم رفعه لصاحب السمو الملكي وزير الداخلية للمصادقة عليه، كما أن الصلاحيّة منعقدة للجنة بإصدار القرار وفقاً لبرقية وزير الداخلية رقم (١٥٣٤٩) وتاريخ ١٤٣٥/٧/٢١ هـ المتضمنة الموافقة على القواعد النظامية لعمل اللجان الإدارية المشكلة في الجوازات. لذلك حكمت الدائرة: برفض الدعوى الإدارية رقم (٥٢) لعام ١٤٤٢ هـ المقامة من (...) ضد جوازات منطقة الباحة إدارة الوافدين.

والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مَحْكَمَةُ الاسْتِثْنَاءِ

حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء.